الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس الأمن في المتوسط

محاضرات موجهة لطبة السنة أولى ماستر تخصص علاقات دولية

إعداد الأستاذ: بلال قريب

أستاذ محاضر أ

السنة الدراسية: 2025/2024

مقدمة

كانت نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي لحظة تحول كبرى في التاريخ العالمي، وأدت إلى تغييرات جذرية في مفهوم قضايا الأمن،حيث كانت الحرب الباردة صراعًا أيديولوجيًا وسياسيًا وعسكريًا قادته الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب ضد الاتحاد السوفيتي وحلفائه في الكتلة الشرقية سابقا، ومع انهيار هذا الأخير في عام 1991 انتهت هذه الحقبة، مما فتح الباب أمام تحولات كبيرة في النظام الدولي وفي طبيعة التهديدات الأمنية، فخلال الحرب الباردة كان التركيز الأمني منصبًا على التهديدات العسكرية التقليدية، مثل سباق التسلح والنزاعات بين الدول، إلا أنّه بعد الحرب الباردة توسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا غير تقليدية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمن السيبراني، والتغير المناخي، والأمن الاقتصادي، والأمن الصحي (مثل الأوبئة)، في جانب آخر أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، فلم تعد تقتصر على الدول فقط، بل ظهرت فواعل غير دولية مثل الجماعات الإرهابية (القاعدة وداعش) والشبكات الإجرامية العابرة للحدود،كما برزت قضايا مثل الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من أكثر المناطق الإستراتيجية في العالم من مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، ويمثل الأمن في هذه المنطقة تحدياً معقداً يتداخل فيه العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار في دول المنطقة، بل وعلى مستوى العلاقات الدولية بشكل عام، يمر البحر الأبيض المتوسط بتاريخ طويل من الصراعات والتوترات، ولكنه أيضاً يشهد تحولات كبيرة من حيث التعاون الإقليمي

والدولي في محاولة لتجنب الأزمات والحفاظ على الأمن والسلم من خلال مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة.

هذا المقياس يهدف إلى دراسة مفاهيم وممارسات الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه دوله مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الإقليمية، والسياسات الأمنية المتشابكة بين القوى الكبرى ودول المنطقة، كما يركز على الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تعزيز الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

من خلال هذا المقياس، سيكتسب الطلبة القدرة على فهم وتحليل ديناميكيات الأمن في المتوسط، وكيفية تأثير السياسات الأمنية على العلاقات بين الدول، سنتناول أيضاً الحلول الممكنة للأزمات الأمنية، والفرص المتاحة للتعاون الإقليمي والدولي، ونناقش التحديات المستمرة في مجال تحقيق الأمن الشامل.

المحتويات:

المحور الأول: جدلية الأمن بين الواقعيين والنقديين (مدرسة كوبنهاجن).

أولا: الأمن من المنظور الضيق إلى المفهوم الواسع (التعريف والأبعاد).

ثانيا: قطاعات وأبعاد الأمن حسب النقديين (كوينهاجن).

ثالثا: مستويات الأمن

رابعا: الأمننة

المحور الثاني: أهمية البحر الأبيض المتوسط

أولا:الأهمية الجغرافية

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية

ثالثا: الأهمية الحضارية.

رابعا الأهمية الاقتصادية

المحور الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية) في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

أولا: الهجرة غير الشرعية

ثانيا: الارهاب الدولي

ثالثا: الجريمة المنظمة

المحور الرابع: الاسراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية)

أولا: الشراكة الأورومتوسطية

ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط

المحور الأول: جدلية الأمن بين الواقعيين والنقديين (مدرسة كوبنهاجن).

أولا: الأمن من المنظور الضيق إلى المفهوم الواسع (التعريف والأبعاد).

أ- الواقعية والأمن (المنظور الضيق): سيطرت المقاربة الواقعية الكلاسيكية -لفترة زمنية كبيرة لحدود نهاية الحرب الباردة- على تحليلات وتفسيرات الدراسات الأمنية، وذلك بحصرها واختزالها للأمن في الجوانب العسكرية، حيث كان ينظر إليها من زاوية قوة الدولة القومية بالدرجة الأولى سواء من طرف صناع القرار أو المختصين الاستراتيجيين، كما كان الواقعيين ينظرون للأمن باعتباره تحصيل حاصل للقوة[1]، فالنظرية الواقعية حسب جون جاك روش (J.j.Roche) وشارل فيليب دافيد ،(Charl. Ph. David) جديرة بأن تكون مصدرا في تحديد مفهوم الأمن وهذا لعدة اعتبارات[2]:

- **الأمن الوطني كمفهوم رئيسي** :في النظرية الواقعية يُعتبر الأمن الوطني حجر الزاوية لأي سياسة أمنية، حيث يركز المنظور الواقعي على قدرة الدول على الحفاظ على سيادتها وحماية مصالحها الأساسية ضد التهديدات الداخلية والخارجية.
- **التهديدات العسكرية** :يشير الواقعيون إلى أن تهديدات القوى العسكرية هي الأكثر أهمية في تحديد مفهوم الأمن، فالأمن لا يعني فقط حماية الحدود، بل أيضًا تعزيز القوة العسكرية للدولة للتعامل مع التهديدات المختلفة.

[1] -عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص15.

[2]-Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Securité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

- **التنافس بين القوى الكبرى** :يشدد الواقعيون على أن الدول الكبرى غالبًا ما تتنافس على الهيمنة والموارد، وأن هذا التنافس يشكل أساسًا لفهم الأمن، فالأمن ليس مجرد غياب العنف، بل يتعلق بالحفاظ على توازن القوى.
- **الأنظمة الدولية والفوضى** :وفقًا للواقعية فإن النظام الدولي لا يملك هيكلًا تنظيميًا قويًا يحكمه (فرضية فوضوية النظام الدولي)، مما يعني أن الدول يجب أن تعتمد على نفسها في تأمين مصالحها، هذا الفهم للفوضى الدولية يُعتبر مكونًا مهمًا في تحديد مفهوم الأمن.
- **الميول الذاتية للدول** :من هذا المنظور يُنظر إلى الأمن كمسألة نابعة من دوافع وأهداف الدول الفردية، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز قدرتها على البقاء والنمو في بيئة تنافسية وعالمية.

وعليه فأحداث الحرب الباردة خاصة في نصفها الأول انعكست بشكل كبير على طبيعة الدراسات الأمنية آنذاك، أين طغى مفهوم الأمن الوطني في صورته المرتبطة بالدولة بشكل أساسي، وذلك كنتيجة لهاجس الحرب النووية، ما جعل من القضايا الأمنية الأخرى تبدو أقل شأنا منها، فحسب الواقعيين لا يمكن للدول أن تثق بالآخرين إلا نفسها فيما يتعلق بالقضايا الأمنية[1]، وعليه فعلى كل دولة البحث عن الفرص لإضعاف أعدائها، فذلك ما سيزيد من قوتها الذاتية، ولذلك أكد جون ميرشايمر على ضرورة تحقيق الهيمنة، فمن خلال هذه الأخيرة يمكن ضمان البقاء[2].

[1]- Fakhreddin Soltani, Mohammad Agus Yusoff: **Concept of Security in the Theoretical Approaches**, Research Journal of International Studies, October, 2012 , p. 8

[2]- Ibid, p.09.

ب– مدرسة كوبنهاغن والأمن (المنظور الواسع):

تُعد مدرسة كوبنهاجن واحدة من أهم المدارس الفكرية في حقل الدراسات الأمنية، وقد قدمت رؤية متطورة وموسعة لمفهوم الأمن، بعيداً عن التصورات التقليدية التي تركز فقط على الأمن العسكري والسياسي، حيث تعد هذه المدرسة حاملة لواء الدراسات الأمنية الحديثة، من أهم باحثيها Barry Buzan, Ole Waever, Jaap De Wilde، ساهمت هذه المدرسة في إدخال مفاهيم أمنية أخرى تتجاوز المفهوم الضيق للأمن القائم على أمن الدولة القومية فقط، فوفقاً لمدرسة كوبنهاجن، الأمن مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، ويتطلب تحليلاً شاملاً يشمل جوانب مختلفة، فيما يلي أبرز ملامح مفهوم الأمن حسب مدرسة كوبنهاجن وتكون البداية مع باري بوزان من خلال كتابه : people state and fear: The National security problem in international Relations (الناس، الدولة و الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية) والصادر في سنة 1991، حيث ركزّ بوزان على التجليات الإجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول من أجل امن الدول[1]، ويعتبر باري بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن، بشكل مغاير لافتراضات النيوواقغيين (الواقعيين الجد) والتي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل، وفي هذا الشأن يصف بوزان نفسه على أنّه "ليبيرالي واقعي"[2]، والمقصود هنا أنّ

[1] - سمير قلاع الضروس، **مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 122

[2]- Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995, pp 176-177.

بوزان **واقعي** لأنه يعترف بدور القوة والصراع، لكنه أيضًا **ليبرالي** لأنه يعترف بأهمية التعاون الدولي والعوامل غير الدولتية (مثل المنظمات الدولية والاقتصاد والتكامل الإقليمي)، لهذا السبب يُعتبر "ليبراليًا واقعيًا.

وجهة النظر والتي تدعو إلى توسيع مفهوم الأمن تدعمت من خلال تقرير **Egon Bahr** والمقدم في عام 1982 والذي جاء تحت عنوان: **الأمن المشترك Common Security** وقد رأى فيه، أنّ التركيز على عامل القوة في عالم يعرف مستويات جد عالية من عملية التسلح والتسليح كما تضبطه عملية الاعتماد المتبادل، هو تركيز غير مؤسس، حيث يعتقد أن سعي الدول المبالغ فيه نحو تحقيق أمنها سوف يؤدي إلى تقليص أمن الدول الأخرى كتحصيل حاصل، في جانب آخر يرى **Egon Bahr** أنّ التعامل مع المعضلات الأمنية من خلال التركيز غلى المخاطر العسكرية أمر غير واقعي، حيث أنه توجد مخاطر أخرى تم تهميشها وإهمالها على غرار المخاطر الاقتصادية والبيئية والثقافية...الخ، كما يضيف أنه قد يكون وراءها فواعل أخرى وليس بالضرورة دول على شكل: جماعات إرهابية، شبكات الجريمة المنظمة...الخ[1].

هذا الأمر أدى إلى تبني مفهوم موسع للأمن أخذ تسميات عديدة على غرار: الأمن المتكامل، الأمن المتبادل، الشراكة الأمنية، الأمن الاقتصادي ، الأمن الاجتماعي ...، إلا أنّه وبالرغم من تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية لمفهوم الأمن أين تلعب الوحدة السياسية دورا محوريا.

[1] - عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة،:**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد: 01، جامعة الجزائر3، مخبر دراسات وتليل السياسات العامة في الجزائر، سبتمبر 2011، ص63.